نذالة السلطات السعودية ترمي لبنان في حضن نتنياهو



فالحراك الدبلوماسي الذي قاده وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في المنطقة سعى إلى تأمين غطاء سياسي ومالي من السعودية ودول الخليج لترتيبات ما بعد الحرب، وربط أي دعم اقتصادي أو إعادة الإعمار بشروط سياسية وأمنية تتعلق بموازين القوى داخل لبنان.

وفي هذا السياق، نرى ان الدفع الأميركي، بدعم خليجي، نحو ترتيبات أمنية جديدة يحمل مخاطر جدية تتمثل في تحويل ملف السلاح إلى عنوان لمواجهة داخلية، بما يهدد السلم الأهلي ويغذي احتمالات الفتنة خدمةً لأجندات خارجية، بدلاً من معالجة الأزمة عبر حوار وطني يحفظ وحدة اللبنانيين وسيادة الدولة.

الضغوط المتزامنة على لبنان تتقاطع مع محاولات إضعاف أي تفاهمات إقليمية يمكن أن تحد من التصعيد، وفي مقدمتها ما يُعرف بـ"تفاهم إسلام آباد".

مراقبون اشاروا الى إن فصل الساحة اللبنانية عن أي إطار تهدئة إقليمي يخدم مصلحة حكومة بنيامين نتنياهو، ويمنحها هامشاً أوسع لمواصلة سياساتها العسكرية، بما يعرقل فرص الاستقرار في المنطقة.

ويرى أصحاب هذا الطرح أن أي ترتيبات تُفضي إلى التطبيع أو تُفرض تحت وطأة الضغوط السياسية والعسكرية ستصطدم برفض شعبي واسع في لبنان، حيث لا تزال شرائح كبيرة تعتبر أن التطبيع مع كيان الاحتلال الاسرائيلي يتعارض مع الثوابت الوطنية والقومية، وترفض تحويل الضغوط الخارجية إلى مدخل لفرض وقائع سياسية وأمنية على البلاد.